المجاورة السكنية
تمكين أم تسكين؟

د. عبير حسام الدين اللحام

أستاذ مشارك، كلية التصاميم، جامعة الدمام، السعودية
dr.allahham@hotmail.com

36-02-005 © The University Press 15-41

المجاورة السكنية... تمكين أم تسكين؟

د. عبير حسام الدين اللحام

ملخص البحث:

بهدف الوصول إلى المفهوم والتصميم الأمثل للإسكان، تزايد اليوم اهتمام دراسات الإسكان المعاصرة بمفهوم المجاورة أو الحي السكني سواء من حيث تصميمها ومكوناتها أو هويتها وعلاقتها بما يحيط بها. ويبرز مفهوم المجاورة السكنية ضمن التوجهات التي تسعى لإيجاد نمط إسكاني سكاني مثالي، يعالج قضايا الإسكان وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية سكانية. ففي ضوء ظهور دولة الحداثة أو دولة الرفاهية التي أصبحت مسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطن، ومن ذلك الإسكان، وفي ضوء سيادة التفكك الاجتماعي واللامساواة واللاعدالة في توزيع الموارد وفرص الحياة وغيرها من القضايا الاجتماعية التي سادت المجتمع الرأسمالي وأرقت العديد من علماء الاجتماع والدراسات الحضرية، تعالت النداءات بضرورة الاهتمام بالسكان وتوفير العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية لهم وتقديم الخدمات الأساسية ومنها المسكن الملائم. فتوالت التوجهات الإصلاحية الحداثية التي تسعى لتقديم حلول إسكانية سكانية كطروحات فوريير (Fourier) وروبرت أون (Robert Owen)، والمدينة الحدائقية لهوارد (Howard) والمجاورة السكنية (neighborhood unit) لبيري (C. Perry)، تلاها الطروحات مابعد الحداثية ومنها حركة "التحضر الجديد" (New Urbanism). ولكن هل تمكنت هذه الطروحات من أن تكون حلولاً إسكانية سكانية، بمعنى توفر المسكن الملائم للمواطن وتحقق مفهوم المجتمع المتلاحم (community)؟

سيقوم البحث بقراءة ناقدة لمفهوم المجاورة السكنية المعاصرة، بالتركيز على حركة التحضر الجديد، وذلك من حيث آليات إنتاج العمران وعمليات اتخاذ القرار وتوزيع الحقوق، مقارنة بالمجتمعات السكنية في البيئة العمرانية الإسلامية التقليدية، ليصل إلى نتيجة أن هذه التوجهات استطاعت أن توجد مجمعات وليس مجتمعات سكنية. فهي بتبنيها لآليات إنتاج العمران الرأسمالية التي تتسم بالسيطرة المركزية والتوزيع الرأسي للقوة وعدم تمكين السكان، إنما أنتجت مجمعات تسكينية لا مجتمعات تمكينية، فهي بذلك، كما سابقاتها، إنما تعالج قضية إسكان وليس قضية سكن وسكان.

الكلمات المفتاحية: المجاورة السكنية، الخِطّة، المجتمعات السكنية، المجمعات السكنية، حركة التحضر الجديد، القوة، حقوق مكانية، حقوق اجتماعية، مستويات العمران.

المقدمة

يتضمن مصطلح "إسكان" لغوياً معنى الإيواء أو التسكين، أما بمفهومه الحديث فهو توفير فريق ما خدمة المأوى لفريق آخر، فالأول يوفر السكن للثاني. أي أن عملية الإسكان تتضمن بالضرورة فريقين على الأقل، الأول منتج والثاني مستفيد أو مستخدم. وقد بدأ مصطلح "الإسكان" بالانتشار في الدراسات الحضرية في ضوء المشكلات التي أعقبت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر في أوروبا كازدياد عدد من لا مأوى لهم أو من يعيشون في مساكن غير ملائمة، ما تطلب ضرورة معالجة هذا الوضع بتوفير المسكن الملائم للمواطنين وبخاصة غير المقتدرين منهم. ولكن، وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن هذه المشكلات لا زالت قائمة إلى اليوم، بل زادت حدتها وتضخمها. فبحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن عدد من يسكنون في المساكن العشوائية ارتفع بمقدار ٥٥ مليون نسمة منذ عام ٢٠٠٠م، وبحلول عام ٢٠٣٠م فإن ٤٠٪ من سكان العالم أو ما يعادل ثلاثة بليون نسمة سيكونون بحاجة إلى مسكن ملائم وخدمات معيشية أساسية مثل توافر الماء والصرف الصحي، وهذا يعني أنه لابد من توفير ٩٦,١٥٠ وحدة سكنية يومياً حتى العام ٢٠٣٠م لتغطية هذه الحاجة (UN-Habitat، ٢٠١٤).

ومع تفاقم أزمة الإسكان كان لا بد من التعامل مع القضية من منظور آخر. لذا تم النظر إلى مفهوم "الإسكان" (الحداثي) بمنظور أكثر شمولية بربطه بالعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الرأسمالي المعاصر. أي أن قضية "الإسكان" وإنتاج المسكن لم تعد قضية ضيقة يمكن التعامل معها بمعزل عن القضايا المجتمعية الأخرى، فهي ليست قضية إسكان فحسب بل قضية إسكان وسكان معاً. ففي ضوء ظهور دولة الحداثة أو دولة الرفاهية التي أصبحت مسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطن، ومن ذلك الإسكان، وفي ضوء سيادة التفكك الاجتماعي والفقر الناجم عن اللامساواة واللاعدالة في توزيع الموارد وفرص الحياة وغيرها من القضايا الاجتماعية التي أفرزتها الحداثة والرأسمالية والتي أدت إلى ظهور الأزمات الإسكانية في المجتمعات الرأسمالية، تعالت النداءات بضرورة الاهتمام بالقضايا المجتمعية كالعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية كجزء من المنظومة السكانية-السكنية، والتي ستؤدي معالجتها إلى حل قضايا الإسكان والسكان معاً. وقد عزا إنجلز (Engels) في العام ١٨٧٢م المشكلات الإسكانية (The Housing Question) إلى النظام الرأسمالي بحد ذاته (Murphy and Hourani، ٢٠١٣). لذا فقد توالت التوجهات الحداثية الإصلاحية التي تسعى لتقديم حلول إسكانية-سكانية ومن أهمها تلك التي تدعو إلى إيجاد مفهوم المجتمع المثالي المتلاحم (community) والمتمكن (enabled/ empowered) (بمعنى له القدرة على اتخاذ القرار) ضمن المنطقة أو المجاورة السكنية كطروحات

تشالرز فوريير (Fourier)، وروبرت أون (Robert Owen)، والمدينة الحدائقية لهوارد (Howard)، والمجاورة السكنية (neighborhood) لبيري (C. Perry). ومن خلال هذه التوجهات برز مفهوم المجاورة السكنية كنمط إسكاني- سكاني مثالي يعالج قضايا الإسكان وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية سكانية. كما امتد مفهوم المجاورة السكنية إلى يومنا هذا (مع اختلاف الأسس) في بعض الطروحات ما بعد الحداثية ومن أهمها حركة "التحضر الجديد" (New Urbanism) والتي تسعى إلى إيجاد مفهوم المجتمع المثالي ضمن النطاق السكني للمجاورة السكنية. ولكن هل تمكنت هذه التوجهات من أن تقدم حلولاً إسكانية- سكانية، أي توفر المسكن الملائم للمواطن وتحقق مفهوم المجتمع المتلاحم المتمكن (community)؟ بمعنى آخر: هل استطاعت المجاورة السكنية الحداثية وكذلك ما بعد الحداثية (المعاصرة) أن تشكل نمطاً إسكانياً- سكانياً، تمكينياً، أم أنها مجرد نمطاً تسكينياً لا غير؟

يهدف البحث إلى قراءة مفهوم المجاورة السكنية المعاصرة قراءة ناقدة وتقويمها من حيث قدرتها على تحقيق هدفها كنمط إسكاني- سكاني، أي من حيث كونها نمط تمكيني للمجتمع السكاني وليس فقط حل إسكاني، وذلك بالتركيز على حركة التحضر الجديد كمثال لمفهوم المجاورة السكنية نظراً لما تحظى به هذه الحركة من رواج وانتشار كبيرين في العالم الغربي وكذلك العربي. وبالرجوع إلى مفهوم الإسكان نلحظ أن هذا المصطلح لم يكن سائداً في تاريخ ما قبل الحداثة، وبالتحديد في المدينة الإسلامية التقليدية، مما يدعو إلى التساؤل: لماذا لم نسمع سابقاً عن أزمات سكانية وإسكانية بينما هي اليوم من أهم القضايا المطروحة محلياً وعالمياً؟ إن السبب الرئيس في ذلك، كما يطرحه هذا البحث (الفرضية) يكمن في تغييرين رئيسين صاحبا ظهور الحداثة والرأسمالية هما، أولاً: تغير آليات إنتاج المسكن وعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بذلك. وثانياً: تغير الجهة المسؤولة عن إنتاج العمران، بما في ذلك الإسكان. ولفهم هذا التحول، سينظر البحث في جذور عملية إنتاج العمران باتباع منهجية مقارنة بين المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية التقليدية والتحول الذي حصل في ذلك خلال عصر الحداثة والرأسمالية من حيث آليات إنتاج العمران وما يرتبط بها من عمليات اتخاذ القرار وتوزيع الحقوق، وأثر ذلك على التعامل مع قضايا الإسكان والسكان. لذا سيتطرق البحث أولاً إلى المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية التقليدية وآليات إنتاجها ومن ثم التحول الذي حصل في ذلك خلال عصر الحداثة والرأسمالية، مع بيان أسباب هذا التحول وأثره في مفهوم المجاورة السكنية.

المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية التقليدية

تتكون التركيبة العمرانية للمدينة الإسلامية التقليدية من مجموعة من الأماكن المتجاورة والمتداخلة تُعرف بالخِطط (بكسر الخاء، ومفردها خِطّة) (أقرب مصطلح لها بالإنجليزية هو (Territory))، بحيث تعود ملكية كلٍ من هذه الخطط والسيطرة عليها إلى جماعةٍ ما. فالشارع غير النافذ وما يحيط به من دور هي خِطة، والحارة السكنية خِطة. والخِطّة كما استخدمها المؤرخون في كتاباتهم عن المدينة الإسلامية إنما تدل على السيطرة، وتعني منطقة نفوذ محددة يسيطر عليها ويدير شؤونها فريق واحد (أكبر، ١٩٩٢). فالشارع غير النافذ يملكه ويسيطر عليه سكانه ممن تفتح أبواب دورهم عليه مشكلاً بذلك خِطة، والشارع النافذ يملكه ويسيطر عليه مجموع المسلمين من المارة، وهكذا[١]. وأكثر ما يدل على الخِطط والسيطرة عليها هو وجود البوابات على أفواهها. أما كلمة خِطّة فمشتقة من الفعل خَطَطَ، ويقال خِطٌ للمكان الذي يختطه المرء لنفسه. والاختطاط هو أساساً حيازة مكان ما، ولا يكون إلا بإذن الإمام. وتشكل المجتمعات السكنية في المدينة الإسلامية الجزء الأكبر من هذه الخِطط، بحيث تتداخل هذه الخِطط فيما بينها عمرانياً ومن حيث الحقوق المرتبطة بها، فهي بذلك مجتمعات خِطّية أي أنها مرتبطة بمكانها أو خِطتها (Territory-based communities).

أما آلية إنتاج هذه المجتمعات الخِطية فقد كانت آلية ذاتية نسبياً. فالسكان كانوا يقومون باختطاط منازلهم وحاراتهم بأنفسهم، ولكن بموافقة الحاكم. أي أنها آلية لامركزية بقرارات من الأسفل للأعلى (Bottom-up)[٢] فهي نتاج من هم في الموقع من السكان دون تدخل خارجي. بذلك فإن آلية اتخاذ القرار كانت بأيدي السكان أنفسهم، أما موافقة الحاكم فقد كانت على موضع الخِطة فقط وليس لتحديد تفاصيلها الداخلية. ويقول ابن منظور في ذلك: "والدار يختطها الرجل في أرض غير مملوكة ليتحجرها ويبني فيها، وذلك إذا أذن السلطان لجماعة من المسلمين أن يختطوا الدور في موضع بعينه ويتخذوا فيه مساكن لهم كما فعلوا بالكوفة والبصرة وبغداد" (ابن منظور، ج١، ص ٨٥٨). ويقول البلاذري في وصف تمصير

١ كما أظهرت ذلك العديد من الدراسات المعاصرة كدراسات (Akbar، ١٩٨٨)، (أكبر، ١٩٩٢)، (الهذلول، ١٩٩٤).

٢ قد يعتقد القارئ أن مصطلح من الأسفل إلى الأعلى (Bottom–Up) كآلية اتخاذ قرار في الخطط السكنية الإسلامية يتضمن معنى إيجابي مقابل الآلية القائمة على قرارات من الأعلى إلى الأسفل (Top–down) والتي قد تتضمن معنى سلبي. إن التركيبة الاجتماعية والعمرانية في المدينة الإسلامية هي تركيبة لارأسية، لذا فهي تخلو من وجود مستويات لمتخذي القرار، فلا يوجد مستوى أعلى أو أسفل. أما استخدامنا هنا لهذه المصطلحات فهو لكونها هي الدارجة بين الباحثين في مجال التخطيط وعمارة المجتمع، ولا يقصد من استخدامها هنا المعنى الدقيق للمصطلح والذي يعكس التركيبة المجتمعية له (الرأسية).

البصرة: "... ثم أن الناس اختطوا وبنوا المنازل ..." (البلاذري، ص ٣٤٢)، كما يقول أبو يوسف في الكوفة: "فاختط الناس الكوفة ونزلوها" (أبو يوسف، ص ٣٠)، ويذكر اليعقوبي في استيطان الكوفة: "... واختط يزيد بن عبدالله ناحية البرية، واختطت بجلة حوله" (اليعقوبي، ج٢، ص ١٥٠-١٥١). بذلك فإن الخِطط وما بداخلها من شوارع وساحات ورحاب وطرق غير نافذة كان يملكها ويسيطر عليها مستخدموها دون تدخل من أي فريق خارجي (كالحاكم أو الدولة). أي أنها كانت تتمتع باستقلالية وحرية في اتخاذ القرار. ففي الكوفة مثلاً كان لكل قبيلة خِطة مستقلة، حيث تضم وظائف متعددة تخدم السكان، فلكل قبيلة مسجدها وسوقها ومقبرتها داخل خِطتها. أي أن كل خِطة كانت أشبه بقرية صغيرة أو بمجاورة سكنية متعددة الوظائف، بالمفهوم المعاصر. أما الشوارع بين الخِطط فتتحدد بحدود الخِطط الخارجية وتشكل الخطوط الفاصلة بينها (أكبر، ١٩٩٢).

ولفهم هذه الآليات وكيفية عملها في إنتاج المجتمعات السكنية وإدارتها سنتطرق تالياً إلى إحدى النوازل الموثقة من كتب الفقه الإسلامي. فقد ورد أنه إذا كان لرجل دار في شارع نافذ وظهرها لطريق غير نافذ، فأراد أن يفتح باباً في ظهر بيته إلى الطريق غير النافذ بحيث يمكن للمارة في الطريق النافذ المرور إلى الزقاق غير النافذ لم يجز له ذلك. وقد علّل النووي في كتابه المجموع ذلك بقوله: "وإن كان باب الدار إلى الشارع وظهرها إلى الزقاق، ففتح باباً من الدار إلى الزقاق نظرت: فإن فتح ليستطرق الزقاق لم يجز لأنه يجعل لنفسه حق الاستطراق في درب مملوك لأهله لا حق له في طريقه، ..." (النووي، ج١٣، ص ٤١١-٤١٢). ويقول في ذلك ابن قدامة في كتابه المغني (من المذهب الحنبلي) "...فأما إن كان بابه في الشارع وظهر داره إلى الزقاق الذي لا ينفذ فأراد أن يفتح باباً إلى الزقاق للاستطراق لم يكن له ذلك، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين عليه ملك أربابه، ..." (ابن قدامة، ج٤، ص ٥٧٠-٥٧١). أي أنه إذا أراد صاحب الدار ذات البابين تمكين الناس من المرور إلى الزقاق غير النافذ يمنع، وذلك لأنه أعطى حق الاستطراق[١] لمن لا حق لهم، فزاد بذلك عدد المارة أو المستخدمين للزقاق غير النافذ.

١- يحدد مبدأ الاستطراق حقوق كل فريق ساكن في الطريق غير النافذ تبعاً لموقع باب داره من الطريق. فلا يجوز للفريق الساكن بالقرب من فم الطريق الاعتراض على فعل الفريق الساكن في نهاية الطريق إذا لم يتأثر الفريق الأول بفعل الفريق الثاني لابتعاد داره عن دار الأخير. فقد أوضح العز بن عبد السلام هذه القاعدة بقوله "الأبواب المشرعة في الدروب المنسدة دالة على الاشتراك في الدروب إلى حد باب كل منها فيكون الأول شريكاً من أول الدرب إلى بابه الأول، ويكون الثاني شريكاً من أول الدرب إلى بابه الثاني، وكذلك الثالث أو الرابع إلى أن يصير الذي في صدر الدرب شريكاً من أول الدرب إلى آخر الأبواب ويختص بما وراء آخر الأبواب إلى صدر الدرب على المذهب" (العز بن عبد السلام، ج٢، ص ١١٨).

لاحظ هنا ما أورده النووي بأن الدرب "مملوك لأهله" و"لا حق له في طريقه"، وكذلك ما أورده ابن قدامة "ليس له حق في الدرب." نلحظ هنا التركيز على قضية الحقوق في المكان وتنظيمها لعلاقات السكان ببعض وبالمكان. فمما نظّم عملية إنتاج العمران وإدارته في المدينة الإسلامية هو وجود منظومة حقوق واضحة منبثقة عن الشريعة الإسلامية، ومرتبطة بالمكان (الطريق غير النافذ مثلاً) لتحدد علاقته مع غيره من العقارات والأمكنة (مثل حقوق الملكية والسيطرة المتعلقة بها، حق الاستطراق، وغيرها) ولنسميها هنا حقوق مكانية (Spatial rights)، وكذلك منظومة حقوق تنظم علاقات السكان ببعضهم فيما يتعلق بعقاراتهم وتحد من هيمنة فريق على آخر، كالحقوق المستنبطة من حديث الضرر "لا ضرر ولا ضرار"[1]، ولنطلق عليها حقوق سكانية (Social rights). فللساكن في منزله حقوق وفي خِطة منزله حقوق وفي الطريق حقوق، كما أن للدار حقوق وللطريق حقوق، وهكذا. وهذه الحقوق هي حقوق تمكينية تمنح أصحابها القدرة (قوة (Power)) على اتخاذ القرار كلٍ في موقعه (اللحام، ٢٠٠٥). فالطريق غير النافذ في المدينة الإسلامية كان ملكاً لسكانه ولهم حق السيطرة عليه واستخدامه، لذا فإن عملية اتخاذ القرار بإحداث أي تغيير عمراني في الطريق غير النافذ كانت بأيدي سكان الطريق أنفسهم ولا بد من موافقتهم على التغيير. فكما ذُكر في النازلة لا بد من استئذان أصحاب الزقاق عند إحداث التغيير. أي أن القرارات كنت تأتي من السكان دون تدخل خارجي من قبل الحاكم أو من يمثله، مما يُمكّن السكان في خِططهم، ويمنح هذه الخِطط استقلالية كبيرة في عملية إنتاجها وإدارتها لعمرانها ولشؤونها الداخلية، ويربط سكانها بها. بذلك فإن آلية اتخاذ القرار داخل الخِطة في المدينة الإسلامية كانت آلية تمكينية، تقوم على الاتفاق (اللاسلطوي) بين السكان (Consensus-based decision making process) ودون أي تدخل خارجي.

بذلك يمكن تصور المدينة الإسلامية وكأنها مشكلة من مجموعة كبيرة من الخِطط المكانية المستقلة نسبياً، ولكنها متداخلة بأثر تداخل دوائر الحقوق المكانية والسكانية معاً (شكل ١). فالفريق الذي يملك منزلاً في زقاق هو شريكاً في الفريق المسيطر على الزقاق وشريكاً في الفريق المستخدم للشارع النافذ أو لزقاق مجاور وهكذا. أي وكأن المدينة الإسلامية مكونة من طبقتين (layers): طبقة مكانية (Spatial layer) وطبقة حقوقية (Social/rights layer)، وكلا الطبقتان متداخلتان لأن الطبقة الحقوقية (وتضم الحقوق المكانية والسكانية) تنظم وتتفاعل مع الطبقة المكانية فتفرز الحلول العمرانية المناسبة لها وللمجتمع. أي أن الخِطط المكانية تشكل خِططاً مستقلة أحياناً ومتداخلة أحياناً أخرى، مما يدعم بنية المدينة المكانية والسكانية/ الاجتماعية ويحافظ على تلاحمها وعدم تفتتها أو تحولها إلى مجتمع مجزأ (موزاييك) في أحياء منغلقة ضمن أسوارها وخلف بواباتها كما هو الحال في المجمعات السكنية المغلقة اليوم (Gated communities).

١- للمزيد حول مفهوم الضرر، انظر (أكبر، ١٩٩٢؛ اللحام، ٢٠٠٥).

شكل ١: توزيع لخطط مكانية في إحدى أحياء تونس القديمة.

الدوائر لا تشير إلى الحدود الدقيقة للخطط المكانية بل فقط للدلالة على تداخل الخطط من حيث حقوقها المكانية والسكانية.

المصدر لتوزيع الخطط: الباحث.

ففي إحدى النوازل كانت لأقوام زنقة (سكة) غير نافذة وعليها أبواب دورهم ودُبُر منزل جار لهـم. أي ليس للجار باب أو طريق إلى الزنقة، وله كنيف (خزان للفضلات تحت الأرض) قديم مغطى وملتصق بحائط منزله. وللكنيف قناة تخرج من الدار، ولم يستخدم هذا الجار الكنيف والقناة لـزمن طويـل، ثـم أراد

استخدامه مرة أخرى فمنعه أهل الزنقة، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك، واستمر الكنيف لأنه الأقدم في المكان أي له حق الأقدمية (حق مكاني) (الونشريسي، ج٩، ص ٣٢). ففي هذه النازلة وعلى الرغم من استقلالية الخِطتين المتجاورتين مكانياً إلا أنهما اتصلتا من حيث الحقوق عن طريق الكنيف مما دفع بصاحب المنزل من الخِطة التي يفتح عليها باب داره للحوار مع سكان الخِطة التي بها كنيفه، فترابطت بذلك الخِطط ولم تنعزل عن بعضها البعض. ومن الجدير بذكره أن هذه الحقوق كانت ذاتية التطبيق، إلا في حالات الخلاف بين الفرق المعنية (حيث يصدر القاضي حكماً ملزماً للأطراف المتنازعة). وهكذا فقد نظمت هذه الحقوق العلاقات بين الخِطط المتجاورة وبين سكانها. وبتمكين السكان من خلال إكسابهم القوة اللازمة والمنبثقة عن حقوقهم، استطاع السكان الإتيان بحلول عمرانية من داخل الموقع فكانت حلولهم متناسبة مع حاجاتهم وقيمهم وظروف خِطّتهم الخاصة. ولما كان كل فريق في الخِطة السكنية يعرف حقوقه في موقعه كما يعرف حقوق الآخرين، فقد نتج عن ذلك تركيبة عمرانية تقل فيها العلاقات الرأسية بين الفرق إلى حدودها الدنيا، إن لم تُلغَ تماماً؛ فلا تسلط من فريق على آخر، ولا تدخل خارجي، فالطبقة الحقوقية التمكينية (المكانية والسكانية) المتفاعلة مع الطبقة المكانية والمنظمة لها تعملان معاً من خلال الفريق المتمكن لإنتاج المكان وإعادة إنتاجه. أي أن العملية بين الطبقتين عملية دائمة التفاعل باتجاهين. ولفهم ذلك لابد أولاً من إعادة قراءة البيئة العمرانية بمستوياتها المختلفة، كما يطرحه هذا البحث.

مستويات البيئة العمرانية

يمكن النظر إلى البيئة العمرانية عموماً على أنها تتكون من مستويات ثلاثة: المستوى الظاهري المرئي والذي يضم المنتجات النهائية للعمران (end-products) كالشوارع والأحياء والمنشآت؛ والمستوى التشغيلي الذي يضم المنظومة الاقتصادية والإدارية والعادات والتقاليد والقيم وغيرها وهي متغيرة نسبياً بطبيعتها؛ والمستوى العميق والذي يضم توزيع الحقوق والقوة وآليات اتخاذ القرار وما شابه. وترتبط هذه المستويات الثلاثة معاً بعلاقة معينة بحسب نمط البيئة العمرانية، فكل بيئة متفردة بنمطها بحسب العلاقة بين مستوياتها (شكل ٢). فالبيئة العمرانية الإسلامية تتسم بتداخل هذه المستويات معاً وتفاعلها بشكل مستمر وكأنها ثلاث دوائر متداخلة، فهي تمثل بِنى (structures) أو دوائر ممارسة وليس مستويات هيمنة (بالمفهوم الرأسي لكلمة مستوى) (شكل ٣). فمنظومة الحقوق (المكانية والسكانية) في المستوى العميق تتفاعل مع الخِطط المكانية في المستوى الظاهري، وكذلك مع المنظومة الاجتماعية والاقتصادية في المستوى التشغيلي، فلا يمكن تفرد أو تسلط مستوى على آخر. ذلك أن آليات اتخاذ القرار (من المستوى العميق) في إنتاج البيئة العمرانية الإسلامية كانت آلية ذاتية تطبق من قبل نفس الفريق المعني. فالفريق في الخِطة المكانية (المستوى الظاهري) يتمتع بحقوق سكانية كما يتمتع عقاره بحقوق مكانية معينة (من المستوى العميق) فيفرز تفاعلهما

حلولاً عمرانية تتناسب مع المنظومة الاجتماعية والاقتصادية المحركة له (تشغيلي)، وكأن الفريق الفاعل هو المحور الأساس الذي يربط بين المستويات الثلاثة في البيئة العمرانية، فيشكل الرابط بين مراكزها. وقد أدى هذا التوحيد للجهة المعنية في تفاعل المستويات الثلاثة في البيئة العمرانية الإسلامية إلى تركيبة فراغية وحقوقية متداخلة، لا رأسية (non-hierarchical structure)، مما أضفى عليها صفة المساواة والعدالة بين سكانها، فوصلت إلى حالة الاستقرار المنشود (State of Equilibrium) بعيداً عن الأزمات والمشكلات الإسكانية والسكانية كالتي تعصف بالعالم اليوم.

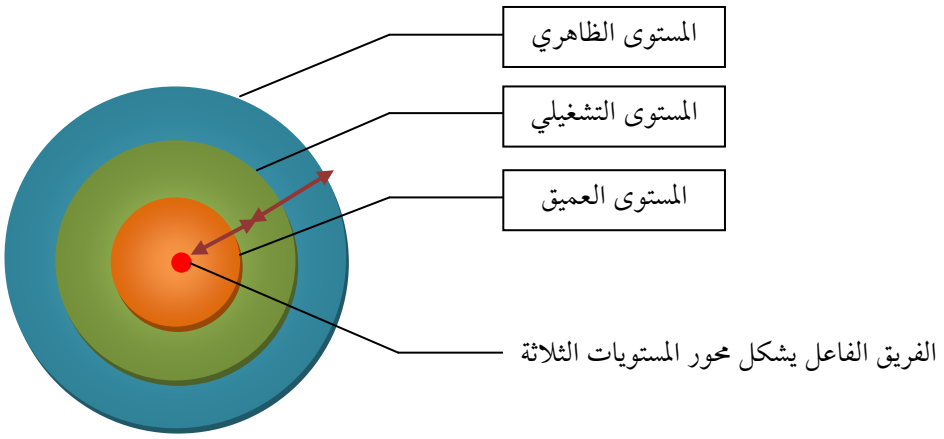

شكل ٢: تداخل المستويات في البيئة العمرانية الإسلامية وتفاعلها معاً. حجم دوائر المستويات وترتيبها افتراضي وليس محدد، بل تحكمه العلاقات بينها في الموقع ذاته. المصدر: الباحث

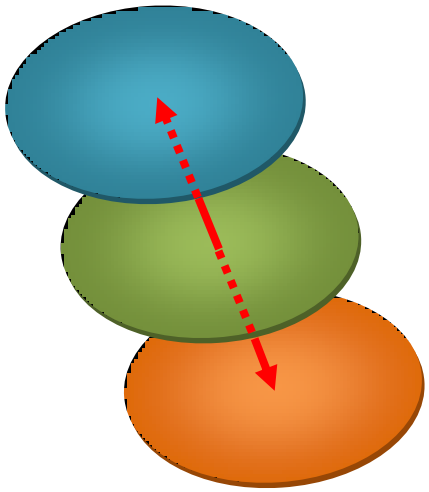

شكل ٣: السكان كفريق داخلي مسؤول عن إنتاج العمران يشكل المحور الأساس في ترابط المستويات الثلاثة وتفاعلها معاً. المستويات تدل على دوائر ممارسة وليس مستويات هيمنة رأسية. المصدر: الباحث

التحول في البيئة العمرانية

رافق ظهور الرأسمالية والحداثة كمشروع تصحيحي تقدمي في القرن الثامن عشر ظهور مفهوم الدولة الحديثة لتكون بمثابة الجهة العقلانية المنظِّمة والمسؤولة عن تنفيذ مشروع الحداثة. فقد قامت الدولة الحديثة على مبادئ السيادة والشرعية والتمثيل لتشكل بذلك "بنية فوقية" منفصلة عن الشعب ولكنها تمثله وتملك السلطة العليا التشريعية التي تعمل من خلالها على حماية مصالح الشعب وتسيير شؤونه، فهي بذلك تملك، من خلال شرعيتها وسيادتها، القوة التي اكتسبت من خلالها حقوقاً تخولها التدخل في كافة شؤون المجتمع تحت شعار التنظيم. ولحماية سيادتها وسلطتها العليا قامت الدولة بسن الأنظمة والقوانين التي ترى فيها حماية لمصالح المجتمع فأصبحت دولة القانون، كما عملت على توسيع دوائر سيطرتها من خلال البيئة العمرانية. فانطلاقاً من إيمانها بمفهوم الحتمية (المنبثق عن العلم والعقلانية) (Environmental Determinism) والذي يتضمن مبدأ إمكانية تغيير المجتمع (هندسة المجتمع) من خلال البيئة العمرانية، عملت الدولة منذ عام ١٨٧٠م على تحويل الشوارع والسكك الحديدية إلى ملكيات عامة، كما امتلكت البنية التحتية والخدمات[١]، مما أعطى الدولة الحديثة غطاءً شرعياً للتدخل والسيطرة على البيئة العمرانية. هنا حصل التحول في عملية إنتاج البيئة العمرانية واتخاذ القرارات المتعلقة بها. فبينما كانت آلية اتخاذ القرار في البيئة العمرانية الإسلامية آلية ذاتية يشكل السكان محورها الأساس، كلٍ في موقعه، تحولت في ظل الدولة الحديثة إلى آلية مركزية، محورها الدولة. فتحت شعار التنظيم و"هندسة المجتمع" أي تغيير المجتمع إلى مجتمع عقلاني يسهل ضبطه وتنظيمه، وتوفير التنمية الحضرية (urban development) ورعايتها، سحبت الدولة مسؤولية إنتاج البيئة العمرانية بما فيها من بنية تحتية (طرق وشوارع، تمديدات صحية، كهرباء، خدمات) من المجتمع نفسه لتصبح هي الوحيدة المسؤولة عنها، والشعب خاضع لما تمليه عليه من قوانين وأنظمة نابعة، كما تدعي، من حرصها على مصلحة المجتمع، أو ما تسميه بالمصلحة العامة. وانطلاقاً من

١- لقد بدأ تحويل الأراضي التي يملكها مجموع المسلمين في الدول العربية إلى أراضي تملكها وتسيطر عليها الدولة منذ نهاية الدولة العثمانية. فاقتداءً بالتقدم الحاصل في الدول الأوروبية، أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من الأنظمة والقوانين منها نظام الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨م والذي قسمت فيه الأراضي إلى خمسة أقسام: الأراضي المملوكة، والأراضي الأميرية أو أراضي الدولة، والأراضي الموقوفة، والأراضي المتروكة للانتفاع العام كالمراعي، والأراضي الموات (وهي التي تكون بعيدة عن أقصى العمران ميلاً ونصف الميل وليست متروكة). أما بعد ذلك، فقد اعتبر القانون المدني السوري لعام ١٩٤٩الأراضي الموات أو الأراضي الخالية أراضي أميرية ملك للدولة . كذلك الأمر بالنسبة للقانون العراقي لعام ١٩٣٨. أما في مصر فقد تم إلغاء نظام إحياء الأراضي الموات تدريجياً، ولكن مع حلول عام ١٩٦٤ تم اعتبار جميع الأراضي الموات أراضي تابعة للدولة وبذلك تم إلغاء نظام الإحياء (أكبر، ١٩٩٢، ص١١٧، ١٣١).

دورها الأبوي أصبحت دولة الحداثة هي دولة الرفاهية (Welfare State) المسؤولة عن جوانب عديدة من حياة المجتمع كالتعليم والصحة والإسكان وتوفير البنية التحتية وتخطيط المدن وتنظيم العمران وغيرها. فتم بذلك تسييس معظم جوانب حياة الأفراد في المجتمع وأصبحت الدولة هي المرجعية في صياغة وتحديد حقوقهم وواجباتهم ومن ذلك حقوقهم ودورهم في البيئة العمرانية. أي أنها أصبحت دولة مركزية مسؤولة عن السكن والسكان.

وهكذا ظهر التحول بتغير آليات اتخاذ القرار في إنتاج البيئة العمرانية أولاً، وبتغير الجهة المسؤولة عن إنتاج البيئة العمرانية ثانياً، لتتحول البيئة العمرانية من بيئة منتَجة ذاتياً من قبل سكانها إلى بيئة منتجة من قبل فريق خارجي، وتحول الساكن من فريق داخلي متمكن بحقوقه ومشارك في عملية الإنتاج واتخاذ القرار إلى فريق خارجي متلقي ليس إلا، وتصبح الدولة هي الفريق الداخلي المسيطر في عملية إنتاج العمران، وشتان بين الحالين، فكانت بذلك الأزمة، أزمة سكن وسكان. وبقراءة هذا التحول من منظور مستويات البيئة العمرانية، نلحظ أن هذه المستويات تحولت من دوائر متداخلة في البيئة العمرانية الإسلامية إلى مستويات منفصلة عن بعضها البعض ذات علاقة رأسية باتجاه واحد، من المستوى العميق إلى الظاهري، مما أفرز هيمنة من المستوى الأعمق على المستوى الأدنى. فنظراً لارتكاز الدولة الحديثة على مفهوم السلطة والقوة، أصبحت تركيبة توزيع القوى وما ارتبط بها من سن للأنظمة والقوانين في (المستوى العميق) تسيطر على المستوى التشغيلي وكذلك على المستوى الظاهري للبيئة. بذلك فإن أهم مقومات استقرار البيئة، وهو تفاعل مستوياتها الدائم وتداخلها، قد انتفى مما أدى إلى حالة من اللاستقرار في البيئة العمرانية المعاصرة، مكانياً واجتماعياً. وقد صاحب هذا التحول والفصل بين المستويات فصلاً أو تشتتاً في محاور هذه المستويات، فبدلاً من وجود فريق واحد محوري يربط بين جميع المستويات وتفاعلاتها معاً، كما في البيئة العمرانية الإسلامية، تشتتت في البيئة المعاصرة إلى فرق مختلفة يسيطر عليها فريق واحد مهيمن، خارجي العلاقة. فتم بذلك سحب حقوق ذلك الفريق ونقلها إلى فرق أخرى، ففقد بذلك تمكّنه وقدرته على اتخاذ القرار في البيئة العمرانية. فهناك الفريق الساكن في المستوى الظاهري فقط، وهناك المهنيون ورجال السياسة وما شابه في المستوى التشغيلي، وهناك الدولة في المستوى العميق، أي وكأن الحقوق تشتتت بين فرق مختلفة بدلاً من تركزها في فريق واحد، فأصبح لكل مستوى فريق أو فرق فاعلة بدلاً من فريق محوري واحد لكل المستويات، واختلف تبعاً لذلك توزيع الحقوق والقوة بين هذه الفرق، فاتسمت علاقاتهم بالهيمنة حيث الدولة في المستوى العميق هي صاحبة السيادة. ولكن كيف أثر هذا التحول على الإسكان ومفهومه في البيئة المعاصرة؟

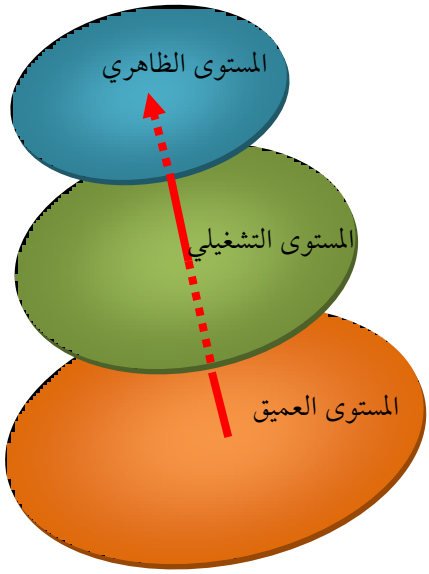

شكل ٣: العلاقة بين مستويات البيئة العمرانية المعاصرة هي علاقة رأسية، باتجاه واحد من المستوى العميق إلى التشغيلي فالظاهري. المصدر: الباحث

كجزء من دورها في رعاية المجتمع وتقديم الخدمات الحياتية الأساسية له، تحول مفهوم الإسكان من مسكن ينتجه الساكن ذاتياً استناداً إلى حقوقه التمكينية، إلى خدمة أساسية على الدولة توفيرها للمواطن، فتحولت بذلك عملية إنتاج المسكن من عملية ذاتية متفرقة بين السكان إلى عملية مركزية تسيطر عليها الدولة، فما لبثت أن تضخمت العملية لتصبح عبئاً متزايداً ليس بالإمكان معالجته فتحول إلى أزمة حضرية. وقد بدأت بوادر هذه الأزمة بالظهور منذ القرن التاسع عشر في أعقاب الثورة الصناعية وما آلت إليه من مشاكل بيئية واجتماعية وصحية وتدني في مستوى المعيشة والسكن للكثير من سكان المدن الصناعية وبخاصة العمال منهم. في ضوء ذلك بدأت مشكلات الإسكان والسكان بالتصاعد فتعالت النداءات وتشكلت الاتحادات مطالبة بتوفير السكن الملائم للسكان واعتباره حق للمواطن (Right to housing)،[١] وقد أدرج هذا الحق في العديد من دساتير الدول وفي وثيقة حقوق الإنسان العالمية. أي أن ما يطالب به السكان اليوم كحق من حقوقهم على الدولة تحقيقه، كان في البيئة التقليدية حقاً ذاتياً تمكينياً بيد السكان أنفسهم، فانتقل هذا الحق مع التحول في البيئة العمرانية من يد السكان إلى يد الدولة، ثم أصبح السكان كفريق خارجي يطالبون به كحق. إلا أن هذا الحق لم يتحول في ماهية الفريق التابع له فقط، بل تحول كذلك في طبيعته؛ فقد تحول من حق تمكيني في البيئة التقليدية، يمنح صاحبه القدرة (قوة) على اتخاذ القرار، إلى حق

١- نوقش هذا الحق في مؤتمر الموئل في إسطنبول عام ١٩٩٦م، وتم في البند ٦١ من أجندة المؤتمر وضع الخطوات التي على الحكومات اتخاذها لضمان "توفير وحماية وتنفيذ الحق في السكن الملائم" (موقع ويكيبيديا).

تسكيني ليس إلا، أي حق يمكّن الساكن في المستوى الظاهري فقط، فلا يمنحه أي قوة أو قدرة على اتخاذ القرار في المستويين التشغيلي والعميق. في ضوء ذلك بدأت الدراسات والطروحات المختلفة بالظهور لحل هذه الأزمة، فتراوحت بين طروحات إسكانية بحتة هدفها الإنتاج الكمي بتوفير العدد الأكبر من الوحدات السكنية، أي أنها تعمل في المستوى الظاهري فقط من البيئة العمرانية ويسيطر عليها المستوى العميق من خلال السياسات والخطط الإسكانية التي تضعها الدولة، وبين حلول إصلاحية أكثر شمولية اهتمت بالسكن والسكان معاً فركزت على كيفية إيجاد مجمعات سكنية تولد مجتمعات جيدة يسودها التلاحم الاجتماعي بدلاً من التفكك الذي أصبح من أهم القضايا الاجتماعية التي تؤرق علماء الاجتماع، فكان مفهوم المجاورة السكنية إحدى هذه الحلول.

المجاورة السكنية (Neighborhood): حل إسكاني سكاني؟

عزت العديد من الطروحات المجتمعية الإصلاحية التي ظهرت منذ القرن التاسع عشر الأزمات الحضرية التي يمر بها المجتمع الرأسمالي كسكن وسكان إلى الرأسمالية ومركزية آلياتها في اتخاذ القرار، أو بحسب هذا البحث، إلى التحول الذي حصل في عملية إنتاج البيئة العمرانية. فقد انطلق العديد من هذه الطروحات من رفض بعض سمات المجتمع الرأسمالي الحديث والدعوة إلى تحقيق مفهوم المجتمع التعاوني (Collaborative Community) الذي تسوده علاقات اجتماعية تعاونية بين السكان، بحيث تكون عملية اتخاذ القرار بيد المجتمع وليس بيد فرق خارجية عنه (Hall، ١٩٩٦؛ Friedmann، ١٩٨٧). ومن هذه الطروحات تلك التي قدمها كل من تشارلز فوريير (Charles Fourier) وروبرت أون (Robert Owen)[١] والتي أكدا من خلالها على قدرة البيئة المحيطة على التأثير على الإنسان وإنتاج المجتمع الجيد أو ما يعرف بالحتمية الحداثية (Determinism). وبالمثل، قدم هوارد (Howard) من خلال نظريته للمدينة الحدائقية برنامجاً إصلاحياً يتضمن إنشاء مجتمعات ذاتية الإدارة والتشييد والملكية تتصف بروح المجتمع والتعاون

١- قدم فوريير فكرة "الفالنستاريا" (Phalanstere) كنموذج جديد للمجتمعات الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي، بحيث يتكون المجمع السكني من مجموعة من المباني بارتفاع أربعة طوابق، يسكن الأغنياء في الطوابق العليا بينما يسكن الفقراء في الطوابق السفلى، ويكون المجموع الكلي للسكان في المجمع ١٦٢٠ شخص، وتدير هذه المجمعات إدارة خاصة ويكون قوامه زراعي. أما روبرت أون فقد قدم فكرة العمل المعتمد على حب الخير "الفيلانثروبي" (Philanthropy) لتحسين أحوال العمال والفقراء، وأسس بعض المستوطنات المثالية في بريطانيا وأمريكا معتمداً على فكرته تلك (Alexander، ١٩٩٢). أما المجمعات التي اقترحها أون فتتكون من ١٢٠٠ شخص، تسكن في مربعات بمساحة ١٠٠٠-١٥٠٠ هكتار (٤-٦ كم٢)، بحيث تعيش كل مجموعة في مبنى مربع واحد بمطبخ عام مشترك وغرفة تجمع عامة، وتتمتع كل عائلة بشقة خاصة لها. إلا أن أفكار أون تلك فشلت عند التطبيق (موقع ويكيبيديا).

والتحرر خاصةً من تدخل الدولة المركزية، بحيث يتم إنشاؤها بشكل تدريجي من خلال تعاونيات الإسكان (Housing Co-operatives)، فيدعي هوارد لذلك أنه قدم نظام مجتمعي اقتصادي بديلاً عن الرأسمالية والاشتراكية البيروقراطية (Alexander، ١٩٩٢)[١]. تلا ذلك ظهور فكرة المجاورة أو الوحدة السكنية (neighborhood unit) على يد بيري (C. Perry)[٢] في عام ١٩٢٩م والتي انبثقت عن نظرية المدينة الحدائقية وتبنت مفهوم الحتمية الحداثية، فكان هدفها إيجاد أو بالأصح صناعة مجتمع جيد ضمن حيز عمراني محدد، أي أنها جميعاً حلول إسكانية سكانية، بمعنى أن الإسكان كحل مادي هو الوسيلة لصناعة نمط المجتمع السكاني المطلوب.

وبربط هذه التوجهات مع طرح البحث، نجد وكأن هذه الطروحات تدعو إلى العودة إلى آليات إنتاج البيئة العمرانية قبل التحول. فهي تدعو إلى تبني آليات إنتاج ذاتية، تطبق من قبل السكان أنفسهم دون أي تدخل من أي سلطة خارجية، ويتضمن ذلك تنحية الدولة كفريق خارجي عن عملية اتخاذ القرار وفي المقابل منح السكان حقوق تمكينية تجعلهم الفريق الداخلي المعني بإنتاج البيئة العمرانية وتنظيمها. وبذلك يتم إعادة ربط مستويات البيئة العمرانية كدوائر متداخلة بتفاعلات دائمة فيما بينها، فبتمكين السكان من خلال نقل القدرة على اتخاذ القرار من الدولة إليهم، يصبح السكان هم المحور الأساس في المستوى العميق وكذلك في المستويين التشغيلي والظاهري. إلا أن هذه التوجهات لم تقدم أية آليات لكيفية إحداث هذا التحول وإعادة نقل الحقوق من الدولة إلى السكان. ففي ضوء سيادة الدولة الحديثة وارتكازها بشكل أساس على مفهوم السلطة والقوة (اللحام، ٢٠٠٥) لم تتمكن هذه التوجهات الإصلاحية من سحب السلطة من الدولة وتغيير تركيبة القوة في المجتمع، أي أنها لم تتمكن من تغيير ماهية المستوى العميق والفريق الذي يشكل محوره الأساس، فبقيت طروحاتها نظرية جزئية، غير قابلة للتحقيق. أما ما أُخضِع منها للتطبيق، فقد تقلص إلى مجرد مجمعات سكنية مغلقة ضمن أسوار، ذاتية الإدارة، تحكمها بعض الأنظمة التي يتفق عليها المجتمع السكاني، فلم يكن لها بذلك أي دور اجتماعي تغييري إصلاحي عام. ويمكن هنا تصور التركيبة العمرانية في حال انتشار هذه المجمعات في ظل النظام الرأسمالي السائد كدوائر منعزلة عن بعضها البعض، لا تداخلات وتراكبات حقوقية أو مكانية بينها، وكأنها جزر مغلقة وسط المجتمع الرأسمالي

١- تتكون المدينة الحدائقية من ٣٢٠٠٠ شخص يسكنون في ١٠٠٠ هكتار من الأرض محاطة بحزام أخضر (Hall، ١٩٩٦).

٢- اعتمد بيري في تحقيق أهدافه الاجتماعية الثقافية في الوحدة السكنية على تطوير دور المدرسة إلى مركز حي من خلال مشاركة الآباء بحيث تصبح المدرسة الابتدائية والساحة المحيطة بها هي مركز الوحدة السكنية تخطيطياً والتي يمكن الوصول لها مشياً على الأقدام من مسافة نصف ميل تقريباً، ويتم وضع المحال التجارية على أطراف الأحياء السكنية مع وجود مؤسسات اجتماعية في وسط الحي (Hall، ١٩٩٦).

الكبير، ما يؤدي إلى تجزئة المجتمع العام وتحوله إلى مجتمع موزاييك لا متلاحم، على عكس ما أرادته له هذه التوجهات. كذلك فإن العلاقة بين طبقة الحقوق وبين الطبقة المكانية في البيئة العمرانية هي علاقة رأسية، فالحقوق التي تمنحها القوانين التي تسنها الدولة تنتمي إلى المستوى العميق وهي تسيطر على البيئة العمرانية وتنظمها في المستوى الظاهري. أي أن الفصل بين طبقات المدينة (المكانية والحقوقية/ الاجتماعية) جعل الطبقة المكانية تنحصر في المستوى الظاهري فقط، وترتبط بالحقوق التي تنتمي إلى المستوى العميق بعلاقة رأسية باتجاه واحد، من العميق إلى الظاهري، وهذا أدى بالتالي إلى فشل هذه الطروحات في الإصلاح، كما رسمته.

وعلى الرغم من فشل هذه الطروحات وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها الإصلاحية، سواءً بتغيير آليات إنتاج العمران أو بتغيير العلاقة بين مستويات العمران وربطها معاً بطريقة تفاعلية متبادلة، إلا أن العديد من هذه الطروحات بدأت تظهر اليوم ثانيةً ولكن بحلة ومفاهيم جديدة. فمع ظهور فكر ما بعد الحداثة ودعوتها لإعادة التواصل مع المستخدم وإعادة إحياء روح المكان من خلال الارتباط بالماضي والمحيط، وانطلاقاً من طروحات جين جاكوبس (١٩٦١) التي أيدت بعض المفاهيم الحضرية التي كانت سائدة في مدن العصور الوسطى في أوروبا كالتنوع الوظيفي (Mixed use)، ظهرت منذ السبعينات من القرن الماضي العديد من الطروحات التي وجدت أن السبيل إلى معالجة الأزمات الحضرية هو في العودة إلى المدن والأنظمة المجتمعية في العالم الغربي في عصر ما قبل الصناعة كمفهوم الكميون مثلاً[1]. ومن أهم هذه التوجهات وأكثرها رواجاً منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي وحتى اليوم حركة "التحضر الجديد" (New Urbanism) والتي تهدف إلى إعادة صياغة المناطق السكنية الحضرية بأسس ما بعد حداثية مشتقة من المدن التقليدية الغربية في عصر ما قبل الصناعة، وقد لاقت هذه الحركة انتشاراً واسعاً في أمريكا وأوروبا وبدأ أثرها ينتقل إلى أجزاء أخرى من العالم بما في ذلك مدننا العربية كدبي والدوحة وأبوظبي.

حركة التحضر الجديد (New Urbanism)

ظهر توجه التطوير التقليدي الجديد (Neo-Traditional Development) في أمريكا منذ الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن استخدام مصطلح "حركة التحضر الجديد" بدأ منذ التسعينات ليدل على عمليات

١- الكميون (Commune) هو أصغر وحدة إدارية في بعض دول أوروبا الغربية. ظهر بداية في العصور الوسطى في أوروبا كحماية من النبلاء الخارجين عن القانون، فكان بمثابة مدينة ذات أسوار، ذاتية الإدارة والحكم. كما ظهر الكميون في فرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر. ويتكون الكميون من مجموعة من السكان ذوي الإهتمامات المشتركة حيث يسكنون معاً ويشتركون في المسؤولية ونمط الحياة التعاوني (موقع ويكيبيديا).

التطوير العمراني التي تمت على يد دواني وبلاتر زايبرك (Duany & Plater-Zyberk) والتطوير القائم على خطوط المواصلات (Transit-Oriented Development) الذي يقوده كل من كالثورب (Peter Calthorpe) وكيلباو (Doug Kelbaugh) وسولومون (Daniel Solomon)[1]. فقد انبثقت هذه الحركة عن رفض مبادئ وفكر الحداثة في التطوير والنمو العمراني (Urban growth) وتبني فكر ما بعد الحداثة، حيث اتخذت من أفكار المعماري ليون كرير (Leon Krier) ومن كتابات جين جاكوبس ولويس ممفورد (Lewis Memford) وكذلك من فكرة المجاورة السكنية لبيري أساساً لها.

تهدف هذه الحركة إلى صناعة مجتمع سكني بمواصفات مرسومة تحت مظلة الرأسمالية. أي أنها لا ترفض الرأسمالية كنظام مجتمعي كما أنها لا ترفض آلياتها في عملية اتخاذ القرار وإنتاج العمران بل ترفض المنتج النهائي للعمران، كما أفرزته الحداثة. بذلك فإن حركة التحضر الجديد، بخلاف التوجهات الإصلاحية الحداثية، تتقبل تركيبة القوى السائدة في المجتمع الرأسمالي الحديث ولا تسعَ إلى تغييرها، فهي تتقبل المستوى العميق من البيئة العمرانية بما فيه من امتلاك للقوة بيد محوره الفاعل (الدولة)، كما تتقبل العلاقة الرأسية السائدة بين مستويات البيئة. ولكن في ظل التفكك في العلاقات الاجتماعية الذي أوجدته الحداثة وانتفاء مفهوم الجماعة (Community) وما آل إليه ذلك من قطيعة بين المبنى والمحيط والمستخدم تسعى حركة التحضر الجديد إلى صناعة روح الجماعة أو (Community) كما كانت في مجتمعات ما قبل الصناعة وذلك بربط العمارة بمحيطها المكاني والتاريخي لإيجاد الإحساس بالمكان والانتماء إليه، لذا حاولت حركة التحضر الجديد ربط المستخدم بالمكان من خلال استخدام صور من الماضي مرتبطة بذاكرته. إلا أن هذه المنهجية لإعادة إنتاج المكان إنما تركز على الطبقة المكانية (الشكلية) التي تنتمي إلى المستوى الظاهري، بصفاتها وتركيبتها وتأثيرها على إدراك الساكن وتواصله معها، أكثر منه على الطبقة الاجتماعية، فهي بذلك تستخدم حلول شكلية جمالية لعلاج مشكلة اجتماعية. وهكذا فإن حركة التحضر الجديد تتبنى نفس مفهوم الحتمية (Determinism) الذي دعت إليه الحداثة والذي كان بدايةً سبباً في انتفاء روح الجماعة في الأحياء السكنية الحديثة لتستخدمه اليوم لإعادة "صناعة" روح الجماعة، ولكن بفكر وأسلوب

١- تضم حركة التحضر الجديدة توجهات كثيرة منها تطوير الضواحي التقليدية (Traditional Neighborhood Development) بقيادة أندريه دواني (A. Duany) وإليزابيث بلاتر زابيرك (E. Plater-Zyberk)؛ وكذلك الضاحية (Pedestrian Pocket) التي تعتمد على المشي بشكل رئيس بقيادة كيلباو (Kelbaugh)؛ والضاحية التي تعتمد على النقل العام (Transit-Oriented Design) بقيادة كالثورب (Calthorpe)؛ والضواحي (Quartiers) يقيادة ليون كرير (L Krier)، ويجمع ما بين هذه التوجهات المتعددة العودة إلى النمط الحضري التقليدي من قرى ومدن لاستنباط مبادئ التخطيط اليوم (Bohl، ٢٠٠٣).

مابعد حداثي (اللحام، ٢٠١١). بذلك ربطت حركة التحضر الجديد ما بين المسكن والسكان أو ما بين المكان والجماعة، فالجماعة هنا تتحدد بارتباطها جغرافياً بالمكان والعمران (Place-based community)، وهذا مشابه لمفهوم الخِطّة في المجتمعات الإسلامية ولكن من حيث الشكل المادي فقط، أي على المستوى الظاهري وليس على مستوى آليات الإنتاج وتوزيع الحقوق المكانية والسكانية وعلاقة المستويات ببعضها، أو بمعنى آخر دون تمكين للسكان، كما سيتم توضيحه، لذا سنستخدم مصطلح "مجمع سكني" على الضواحي السكنية في حركة التحضر الجديد مقابل مصطلح "المجتمعات السكنية" الإسلامية[١]. ولكن هل تمكنت هذه الحركة من إيجاد مفهوم الجماعة في المجمع السكني[٢] من خلال الربط بين المكان والسكان كما خططت له؟

لقد أثبتت العديد من الدراسات الاجتماعية في هذا المجال عدم إمكانية الربط المطلق بين العمران والعلاقات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية بشكل حتمي (Deterministic)، أي بين الطبقة المكانية والطبقة الاجتماعية للعمران، وقصور ذلك ومحدوديته في تكوين روح الجماعة[٣]، مما يبدد حلم الحداثة بتغيير المجتمع من خلال العمران وتكوين الجماعة التي يرتبط أفرادها بعلاقات اجتماعية وطيدة كتلك التي تميز مدن ما قبل الصناعة. ويمكن تفسير هذا القصور بانفصال مستويات العمران المعاصر والفرق الفاعلة فيها، حيث تنتمي الطبقة الاجتماعية إلى المستوى التشغيلي (عادات وتقاليد) وإلى المستوى العميق من حيث الحقوق وتوزيع القوة في المجتمع، بينما تنتمي الطبقة المكانية (الفراغ المبني) إلى المستوى الظاهري. ولكل مستوى فريق محوري، لذا فإن الربط بين هاتين الطبقتين (المكانية والاجتماعية) يتطلب إعادة ترتيب العلاقة بين المستويات بإزالة الهيمنة السائدة بينها، وتداخل أو توحيد الفرق المحورية الفاعلة في كل مستوى، وهذا غير ممكن في ظل العمران المعاصر. فبينما كانت الحقوق المكانية من المستوى العميق في المجتمعات الإسلامية تتداخل مع المستوى الظاهري/ المكان، والحقوق السكانية تتداخل مع المستوى التشغيلي من حيث العلاقات الاجتماعية والتي تحكمها الأعراف والتقاليد السائدة في كل منطقة، وكذلك مع المستوى الظاهري من حيث حقوق السكان في عقاراتهم، ما أدى إلى ترابط هذه المستويات كشبكة متداخلة، تفككت هذه الشبكة في البيئة المعاصرة إلى مستويات رأسية العلاقة، فأصبحت الحقوق (المكانية والسكانية)

١- استخدمنا مصطلح "مجمعات سكنية" في حركة التحضر الجديد وليس "مجتمعات سكنية" لأنها، كما سيوضح هذا البحث، لم تكن أكثر من مجمعات سكنية لإسكان الناس بينما توافر مفهوم المجتمع السكني المتلاحم في المجتمعات السكنية الإسلامية.

٢- سنستخدم مصطلح مجمع سكني في حركة التحضر الجديد وليس مجاورة سكنية وذلك لتمييزه عن المجاورة السكنية التي وضع أسسها بيري في عام ١٩٢٩ والتي تختلف في مبادئها عن المجمع السكني في حركة التحضر الجديد.

٣- مثل دراسات كلٍ من Urry و Sayer و Giddens والتي أثبتت عدم إمكانية إدراج الفراغ كعامل رئيس في دراسة النظام والظواهر الاجتماعية (Saunders، ١٩٩٣). للمزيد حول هذا الموضوع انظر (اللحام، ٢٠٠٧م).

تُملى بشكل جامد على المستويين التشغيلي والظاهري كقوانين تنظيمية عمرانية واجتماعية، ولم يعد للفِرق في هذين المستويين دور في تطبيقها أو صياغتها، فهي تُملي على الفرق المهيمَن عليها ما يفعلون، وترسم دوائر حرياتهم في مستوياتهم. أي أن فصل المستويات أدى إلى فصل في طبقات البيئة العمرانية وصعوبة التعامل معها بشمولية مما زاد من حدة أزمة الإسكان والقضايا الاجتماعية المرتبطة بها، فبات من الصعوبة حل القضايا السكانية والإسكانية معاً رغم ترابطها في الواقع المعاش[١]. لذا، وبحسب الدراسات التي أجريت على بعض الضواحي السكنية التي أقيمت في أمريكا باتباع مبادئ التحضر الجديد وتبني مفهوم الحتمية الحداثية كضاحية سيليبريشن (Celebration) في فلوريدا[٢]، لم تنجح هذه الحركة في تغيير سلوكيات السكان وتوطيد العلاقات الاجتماعية بينهم، وبالتالي لم تتمكن من تحقيق مفهوم الجماعة في المكان (Gottdiener & Budd، ٢٠٠٥).

إن السبب في ذلك، كما يطرحه هذا البحث، إنما يعود إلى نمط آليات الإنتاج الذي تتبناه هذه الحركة، فهي ذات الآليات التي تعمل في إنتاج العمران في المجتمع الرأسمالي الحديث خارج حدود هذه المجمعات. فانطلاقاً من تقبل حركة التحضر الجديد لمستويات العمران وآليات إنتاجه في المجتمع الرأسمالي، تبنت حركة التحضر الجديد هذه الآليات دون تغيير، فأصبح المجمع السكني وكأنه صورة مصغرة عن المجتمع الكبير، تسوده نفس الآليات والعلاقات بين مستوياته. ولكن كيف يمكن تحقيق التغيير المنشود في المجتمع وإيجاد روح الجماعة من خلال استنساخ صورة مصغرة عن ذلك المجتمع تطبق فيها نفس الآليات التي أفرت المشكلات والأمراض الحضرية بدايةً؟ إذ تتميز آليات إنتاج المجمعات السكنية في حركة التحضر الجديد، كما في المجتمع الرأسمالي، بالتخطيط المركزي الذي يسيطر عليها المهني (المخطط/ المعماري) من

١- لقد انعكس هذا الفصل بين مستويات العمران على الدراسات النظرية في هذا المجال، فقد انقسمت الدراسات خلال العقود القليلة الماضية إلى مسارين رئيسين من حيث موضوعاتها: دراسات اجتماعية لافراغية تحاول معالجة قضايا السكان وحقهم في الإسكان، أي تهتم بالطبقة الاجتماعية، كطروحات فريدمان (٢٠٠٠) وأمين (٢٠٠٦)، ودراسات فراغية تهتم بالإسكان أي الطبقة المكانية، كما في الدراسات الخاصة بالإسكان، ودراسات رواد حركة التحضر الجديد. بذلك قصُرت آليات الإنتاج المعاصرة عن مواجهة قضايا الإسكان والسكان معاً، على المستويين النظري والعملي.

٢- تم تنفيذ العديد من المشروعات والضواحي السكنية تبعاً لمبادئ حركة التحضر الجديد في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تم تنفيذ ما لا يقل عن ستمائة بلدة وقرية وضاحية في أمريكا باتباع مبادئ هذه التوجه (موقع ويكيبيديا). ومن الأمثلة على ذلك منطقة سيسايد (Seaside) في فلوريدا (١٩٨١)، وكذلك قرية باوندبري (Poundbury) في دورشستر (Dorshester) في بريطانيا من تصميم ليون كرير (١٩٩٣). ثم بدأت مثل هذه المشروعات في الانتشار في العالم العربي وبخاصةً في دول الخليج، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك تلك التي في مدينة دبي.

المستوى التشغيلي، والذي يخضع بدوره في عملية التصميم لقوانين وأنظمة العمران كما تضعها الدولة (المستوى العميق)، وينحصر دور الساكن في المستوى الظاهري كمتلقي/ مستخدم فقط، وقد يتسع دوره في أفضل الأحوال ليحظى بالمشاركة بإبداء الرأي في بعض مراحل التصميم، حيثما وكيفما أراد المصمم. فالساكن هنا تربطه علاقة هيمنة بالمصمم/ المطور من المستوى التشغيلي، والذي تربطه علاقة هيمنة بالدولة من المستوى العميق، أي أن العلاقة بين المستويات هي علاقة رأسية تتسم بالهيمنة والسيطرة. بذلك فإن الساكن في هذه المجمعات، كما في البيئة المعاصرة خارجها، كان يتمتع بحقوق مقيَّدة ضمن دائرة ضيقة لا تتعدى حدود منزله، ولم تكن هذه الحقوق تمكينية تمنحه القدرة على اتخاذ القرار، بل انحصر دوره في المجمع كساكن فقط، فجاءت هذه الحقوق، كما سيأتي بيانه، كحقوق تسكينية لا تمكينية، تنظم علاقته كساكن بالمجمع والمجتمع السكاني ليس إلا.

ومما يعزز من هذا المفهوم هو نمط إدارة هذه المجمعات وما تفرضه من قوانين مقيِّدة للسكان في بيئاتهم الخاصة. إذ تقسم إدارة الممتلكات داخل المجمع والسيطرة عليها ما بين منظمة الملاك من السكان (Residential owners association) كممثل عن مجموع الملاك والتي تكون مسؤولة عن المنطقة السكنية بما فيها من أماكن عامة، ولهذه المنظمة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل السكان، وبين منظمة الملاك من التجار (Commercial property owners' association) وتكون مسؤولة عن مركز المجمع والذي يحتوي على المباني التجارية التي يتم تأجيرها بحسب قوانين استعمالات الأراضي للمجمع. كما تكون هذه المنظمة مسؤولة عن الأماكن العامة من ساحات وحدائق ومواقف سيارات وما شابه الموجودة في مركز المجمع (اللحام، ٢٠١١). بذلك تكون هذه المنظمات في مستوى مهيمن على السكان ومستخدمي المجمع وتملي عليهم حقوقهم، والتي لا تتعدى كونها حقوق تسكينية محصورة لكل ساكن في الحدود المكانية لمنزله، وهذه أيضاً تتبع قوانين صارمة للتحكم بها توضع من قبل هذه المنظمات كالتحكم بالتغييرات البنائية التي يقوم بها الساكن في مسكنه، مما يقلص من دائرة حقوق السكان ويحد من حرياتهم ويعيق تمكينهم. أما المنطقة التي تفصل بين المساكن فهي خاضعة لسيطرة منظمة الملاك، والساكن له حق الاستخدام لها فقط. وتنحى العلاقة بين السكان ومنظمة الملاك في هذه الأماكن لأن تكون علاقة هيمنة أساسها القوانين التنظيمية التي تضعها الجهة المهيمنة، لا الاتفاق. بذلك لا يوجد تداخل في الحقوق المكانية أو السكانية بين المساكن الخاصة من جهة وبينها وبين الأماكن العامة من جهة أخرى ما يؤدي إلى عدم ارتباط السكان ببعضهم مكانياً وحقوقياً، وكذلك عدم ارتباط الساكن بالمكان خارج منزله إذ تقتصر حقوقه في ذلك المكان على الاستخدام المقنن فقط، فهو يقع ضمان دائرة سيطرة فريق آخر (شكل ٤). هذا الفصل بين دوائر الحقوق وعدم تداخلها يؤدي إلى الفصل بين الطبقات المكانية والاجتماعية في المجمع والفصل بين مستويات

العمران وهيمنة مستوى على آخر مما يتناقض مع هدف هذه الحركة لإيجاد روح الجماعة في مجمعاتها، بعكس الوضع في خِطط البيئة العمراينة الإسلامية والتي كان تداخل الحقوق المكانية والسكانية من أهم أسباب ارتباط السكان وتلاحم المجتمع مكانياً واجتماعياً. فالساكن في الخِطط الإسلامية كان جزء من الفريق الذي يملك الشارع الذي يفتح باب داره عليه، فيحتك بشركائه من أصحاب الدور المجاورة عند وقوع أي نازلة، كما يشكل جزءاً من الخِطة الأكبر وهكذا حتى تترابط الخِطط مكانياً وحقوقياً معاً. إلا أن ما تنتجه مجمعات التحضر الجديد هو تفتيت هذا الترابط بإيجاد فريق للمسكن وآخر للشارع وآخر للمناطق العامة في المركز، وترتبط هذه الفرق بعلاقات رأسية ذات هيمنة، وهذا بالتالي يجعل الساكن في نهاية السلم الهرمي وتكون حقوقه محصورة في دائرته الضيقة، ومفصولة عن دوائر الفرق الأخرى مكانياً وحقوقياً، ما يؤدي إلى حالة من عدم الترابط وبالتالي انتفاء روح الجماعة.

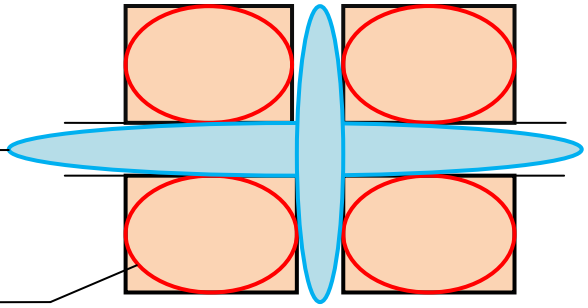

شكل ٤: وجود منظمة الملاك كفريق مسيطر على المناطق العامة كالشوارع وبين المساكن يعمل كفاصل بين المساكن مكانياً وحقوقياً، فلا تداخل على مستوى الحقوق سواء المكانية أو السكانية، وهذا أدى بدوره إلى تجزئة الطبقة المكانية وعدم ترابطها. المصدر: الباحث.

وفيما يتعلق بالأنظمة والقوانين التي تخضع لها هذه المجمعات فقد وضع رائدي هذه الحركة دواني وبلاتر زايبرك (Duany & Plater-Zyberk) مجموعة من القوانين والأنظمة لتحكم منطقة سيسايد (Seaside) التي صمموها سواءً من حيث استخدامات الأماكن العامة أو استعمالات المباني (Zoning)، وقد قام داوني وبلاتر زايبرك في عام ٢٠٠٣م بتطوير هذه القوانين لتصبح فيما بعد نموذجاً لما تلا من مجمعات سكنية تعرف بالقوانين الذكية (Smartcode)[١]. أما هذه القوانين فهي تفصيلية لضمان التحكم في التنمية العمرانية للمجمع السكني، إذ تُعنى هذه القوانين بالجانب التصميمي (Design-based codes) (ثلاثي الأبعاد) وليس فقط التخطيطي (ثنائي الأبعاد كما في قوانين توزيع استعمالات الأراضي (Zoning)) مما يزيد من سيطرة المصمم والمطور ومنظمات الملاك على البيئة العمرانية في المجمع السكني

١- موقع التحضر الجديد: www.newurbanism.org، تاريخ الدخول ٨ سبتمبر ٢٠٠٨م.

وعلى سكانه ويقلص من مساحة الحرية النسبية الممنوحة للسكان (اللحام، ٢٠١١)[١]، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم تمكين السكان في هذه المجمعات[٢]، بعكس الوضع في المجتمعات السكنية (الخِطط) في البيئة العمرانية الإسلامية.

إن منهجية حركة التحضر الجديد لإحياء مفهوم المجتمع السكني (community) الذي تسوده علاقات اجتماعية وطيدة وتلاحم اجتماعي قوي إنما تعمل كمنهجية معاكسة لتحقيق هذا الهدف. فبالنظر إلى توزيع الخِطط في المدينة الإسلامية والتي كانت تتمتع بالتلاحم الاجتماعي، نجد أنها كانت خِططاً متداخلة من الأصغر إلى الأكبر، فتتدرج في الحجم وكذلك في الحقوق من المسكن، فالطريق غير النافذ، فالساحة، فالطريق النافذ، وهكذا، فضلاً عن تراكب الخِطط المختلفة كما سبق توضيحه. أي أن المدينة الإسلامية كانت مفتتة إلى خِطط صغيرة تعكس دوائر سيطرة صغيرة ولكنها كثيرة ومتداخلة مما يفتت السيطرة والقدرة على اتخاذ القرار بين أكبر عدد ممكن من الفرق أو السكان، أو بالمفهوم الحديث لامركزية اتخاذ القرار (شكل ١). كما أن تداخل هذه الخِطط وتراكبها يحد من فرص حصول أي هيمنة مكانية أو حقوقية بين هذه الخِطط وفِرقها، وهذا أدى إلى إنتاج مجتمع متلاحم تسوده روح الجماعة، بلا هيمنة أو تسلط من فريق على آخر. كذلك فإن الفرق المسيطرة في هذه الخِطط كانت تتمتع بحقوق تمكينية، مكانية وسكانية، تتسع دائرتها وتتقاطع من الخِطة الأصغر إلى الأكبر، مما يجعل الفريق مرتبط بخِطته مكانياً وحقوقياً، ويربط بين مستويات العمران معاً ليبدو العمران وكأنه بنية واحدة متداخلة بلا مستويات. وبمقارنة ذلك مع توزيع دوائر الحقوق المكانية والسكانية في مجمعات التحضر الجديد نجد أن كل ساكن

١- كذلك فإن هذه المجمعات تخضع في آليات إنتاجها لقوى السوق الاقتصادية مما يحد من حرية الساكن على الاختيار، إذ يرأس المصمم والمطور عملية التصميم والتنفيذ والتي يتم توجيهها بما يضمن أعلى نسبة ربح وأقل مخاطر مادية ممكنة. بذلك فإن حرية الاختيار الممنوحة للساكن تصبح محدودة جداً ومساوية لما هي عليه في الأنماط الإسكانية الأخرى السائدة في المجتمع الرأسمالي. بذلك فإن الحلول العمرانية التي تنتج تكون ممن هم خارج الموقع، بعكس الوضع في المجتمعات الإسلامية التي تنتج فيها القرارات والحلول من داخل الموقع ومن السكان أنفسهم دون تدخل خارجي (اللحام، ٢٠١١).

٢- دعا أتباع حركة التحضر الجديد من المعماريين والمخططين إلى ضرورة تبني هذا النمط من الأنظمة والقوانين العمرانية في جميع مدن وضواحي أمريكا وذلك لتحقيق ما يعرف بالنمو الذكي (Smart growth) بعكس النمو (Growth) الذي أفرزته الحداثة وما نتج عنه من توسع عمراني (Sprawl) ذي كثافة متدنية واعتمادية على السيارة وارتفاع في كلفة البنية التحتية. وقد تم تطبيق هذه القوانين في بعض المدن مثل دافيدسون (Davidson) شمال كارولاينا وكذلك في Cornelius و Huntersville (Walters & Brown، ٢٠٠٤).

يتمتع بدائرة ضيقة من الحقوق السكانية التي تتطابق مع دائرة الحقوق المكانية لـه والـتي لا تتجـاوز حـدود مسكنه (شكل ٤)، ولا تتداخل مع دوائر حقوق الفـرق الأخـرى، إذ تفصـل بينهـا دائـرة حقـوق الفريـق المهيمن في المستوى العميق (منظمات الملاك) والذي تتسع دائرة سيطرته لتشمل معظـم المنـاطق العامـة في المجمع ما يؤدي إلى تقليل عدد الفرق المسيطرة في البيئة العمرانية وبالتالي إلى مركزية االقـرار. أي أن دوائـر الحقوق في هذه المجمعات غير متداخلة، وغير متراكبة، وتغلب عليها صفة الهيمنة، فتسيطر الفـرق المركزيـة على فرق السكان، مكانياً وحقوقياً. وفضلاً عن محدودية دائرة حقوق سـكان المجمـع بالمقارنـة مـع حقـوق السكان في خِططهم في البيئة العمرانية الإسلامية، فإن نوعية هذه الحقوق قـد اختلفـت، فبسـيطرة الفريـق المركزي (منظمة الملاك) على عملية إنتاج العمران، استحوذ هذا الفريق على القوة وتحولت حقوق السكان من حقوق تمكينية في البيئة العمرانية الإسلامية إلى حقوق تسـكينية في المجمعـات السـكنية. وقـد أدى هـذا التحول في طبيعة الحقوق إلى تغير في علاقة الساكن بمحيطه، فعزز من انفصاله عن المحيط ومن تقبله لوجود فريق خارجي مسيطر مما أضعف وعيه وإحساسه بالمسؤولية تجاه البيئـة العمرانيـة المحيطـة بـه خـارج دائـرة سيطرته، وهذا يتعارض مع مفهوم الجماعة في المكان. بذلك فإن هذه المجمعات السـكنية، بتبنيهـا للآليـات الرأسمالية في إنتاج العمران وما تتضمنه من فصل بين مستويات البيئـة العمرانيـة والـتي بـدورها اتسـمت بعلاقات رأسية ذات هيمنة فيما بينها، لم تتمكن من إصـلاح مشـكلات المجتمـع بتحقيـق مفهـوم الجماعـة وبتوفير بيئة سكنية مثالية كحل إسكاني سكاني. بذلك يمكن القول بـأن انتفـاء الـتمكين للسـكان في هـذه المجمعات السكنية جعلها حلـولاً إسـكانية فقـط لا سـكانية، فاسـتحقت أن تسـمى مجمعـات لا مجتمعـات سكنية[1].

١- إن جميع مجمعات التحضر الجديد في أمريكا، بسبب ارتفاع قيمتها الناتج عن كلفة تزويد المجمع بالمناطق العامة كالحدائق والساحات والخدمات المساندة والبنية التحتية، أصبح يقطنها السكان من ذوي الدخل فوق المتوسط والمرتفع مما يعني تخصيصها لفئة معينة من المجتمع ممن تجمعهم صفات ورغبات متشابهة كتجانس مستوى الدخل والرغبة في العيش في منطقة هادئة ونظيفة. بذلك عادت القضية إلى حيث ابتدأت. فقد أصبح المسكن تبعاً لهذا التوجه مورداً نادراً (Scarce resource) غير متاح إلا للمقتدرين مالياً. وهنا تبرز قضية المسكن كجزء من فرص الحياة المتاحة (Life chances) كما تبرز قضايا العدالة في التوزيع والحصول على الموارد (Access to resources). بذلك فقد انتفى الهدف الأساس، وأصبح المسكن في هذه المجمعات يعتبر نوعاً من الرفاهية الاجتماعية التي لا يحظى بها إلا من يملك القدرة المادية على اقتنائها. بذلك فإن أحد أهم صفات تحقيق مفهوم المجتمع الجيد قد انتفت في ظل حركة التحضر الجديد.

وأخـيراً:

إن مفهوم المجاورات السكنية المعاصرة (ومنها مجمعات التحضر الجديـد) كحلـول إسـكانية سـكانية لمعالجة القضايا الإسكانية وما ارتبط بها من قضايا سكانية لا يمكنه أن ينجح إلا إذا تم التخلـي عـن آليـات إنتاج العمران الرأسمالية والتي أفرزت مشكلات الإسكان والسكان ابتداءً. إذ تتسم هذه الآليات بالسيطرة المركزية والتوزيع الرأسي للقوة، وعدم تمكين السكان، وهذا يشكل أساس الأزمـة. لـذا لا يمكـن إحـداث الإصلاح المنشود في هذا المجال دون إصلاح الآليات التي أفرزتـه. فبتحريـر آليـات إنتـاج العمـران وتغـيير تركيبة القوى في المجتمع وتمكين السكان بمنحهم القدرة علـى اتخـاذ القـرار لإنتـاج الحلـول العمرانيـة مـن أنفسهم ولأنفسهم، يمكن لهذه المجمعات أن تكون أسمى ما يمكن. لذا يكمن دورنا كمهنيين أو مسؤولين في العمران في زرع الآليات التي لابد لها وأن تأتي بالحلول من إبداعات السكان الذين كلما مـر الـزمن كلمـا ازدادوا معرفة بالعمران، أي تحويل السكان إلى مواطنين واعين بالعمران وليسوا جهلة كما هي حال سكان الأنظمة الرأسمالية التي عزلت، أو في أفضل الأحوال أتاحت للسـاكن فرصـة المشـاركة البسـيطة في اتخـاذ القرار العمراني. فالمولّد الأساس للمجتمعات السكنية كحلول إسكانية سكانية هو مولّد معطّل في الأنظمة الرأسمالية بما يسودها من سلطة مركزية وعلاقات هيمنة بين مسـتوياتها، لـذا لا سـبيل لإيجـاد المجتمعـات السكنية إلا من خلال تمكين السكان أي منحهم حقوقـاً تمكينيـة لا تسـكينية فحسـب، وهـذا لا يتـأتى إلا بتحرير آليات إنتاج العمران وتبني آليات كتلك التي وجدت في المدينة الإسلامية.

المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية: -

- **ابن قدامة** (أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة) (ت ٦٢٠هـ). المغني. القاهرة، مكتبة ابن تيمية، تسعة أجزاء.
- **ابن منظور** (ت ٧١١هـ). لسان العرب المحيط. تحقيق يوسف خياط ونديم مرعشلي. بيروت، دار لسان العرب. ثلاثة أجزاء.
- **أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم** (صاحب الإمام أبو حنيفة، ت ١٨٢هـ). كتاب الخراج. بيروت، دار المعرفة.
- **أكبر، جميل**. عمارة الأرض في الإسلام. بيروت، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة، ١٩٩٢، ١٩٩٨.
- **البلاذري، أبي الحسن** (ت ٢٧٩هـ). فتوح البلدان. تعليق رضوان محمد رضوان، بيروت، دار الكتب العلمية. ١٣٩٨هـ.
- **العز بن عبد السلام السلمى** (ت ٦٦٠هـ). قواعد الأحكام في مصالح الأنام. تحقيق محمود بن التلاميد الشنقيطي. دار المعرفة، بيروت. جزءان.
- **اللحام، عبير**. الحرية والحق في العمران المعاصر: دراسة مقارنة بين نموذجين. مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط. مجلد ١٨، العدد (٢)، ٢٠٠٥، ص ٢٩٥-٣٣٢.
- **اللحام، عبير**. الحي: جماعة مكان أم مكان مجموعة. الحي السكني: سكن وحياة. إعداد مجلة البناء. من منشورات ندوة الإسكان ٣، والتي عقدت بتنظيم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ٢٠-٢٤ مايو، ٢٠٠٧. ص ٤٧-٥٧.
- **اللحام، عبير**. المجتمعات السكنية: بين نفق الرأسمالية وحرية الإسلام. مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط. مجلد ٢٣، العدد (١)، ٢٠١١، ص ١-٣١.
- **النووي، أبي زكريا محي الدين بن شرف** (ت ٦٧٦هـ). المجموع شرح المهذب. دار الفكر. عشرون جزءاً.
- **الهذلول، صالح**. المدينة العربية الإسلامية. الرياض، دار الصحن، ١٩٩٤.
- **الونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحيى** (ت ٩١٤هـ). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٤٠١هـ. اثنا عشر جزءاً.
- **اليعقوبي** (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح) (بدون تاريخ). تاريخ اليعقوبي. بيروت. جزءان.

المراجع الأجنبية: -

- Akbar, J. Crisis in the built environment: the case of the Muslim city. Singapore, Concept Media, 1988.
- Alexander, E (2nd ed). Approaches to planning: introducing current planning theories, concepts and issues. Gordon and Breach, Australia, 1992.
- Amin, A. "The Good City." Urban Studies 43 (5/6), 2006: 1009-1023.
- Bohl, C. To what extent and in what ways should governmental bodies regulate urban planning? Journal of Markets and Morality. Vol. 6, no. 1, 2003.
- Friedmann, J. Planning in the public domain: From knowledge to action. Princeton, Princeton University Press, 1987.
- Friedmann, J. "The Good City; in Defense of Utopian Thinking." International Journal of Urban and Regional Research 24 (2), 2000: 460-472.
- Gottdiener, M & Budd, L. Key concepts in urban studies. London, Sage publications, 2005.
- Hall, P (2nd ed.). Cities of tomorrow. Oxford, Blackwell, 1996.
- Murphy, E & Hourani, N. (eds). The Housing Question: Tensions, Continuities and Contingencies in the Modern City. Farnham, ashgate, 2013.
- Saunders, P (2nd ed.). Social theory and the urban question. London, Routledge, 1993.
- UN-Habitat. http://unhabitat.org/urban-themes/housing-slum-upgrading/, 2014.
- Walters, D & Brown, L. Design first: Design-based planning for communities. Oxford, Architectural Press, 2004.
- Wikipedia, the Free Encyclopedia. en.wikipedia.org.